دراسة شواهد أبي حيان الشعرية في تذكرة النحاة "باب التنازع"

إعداد
د/ نادية فريج القرشي
قسم اللغة والنحو والصرف
جامعة أم القرى ـ المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني : nadeaa@yahoo.com

Dr. Nadia Fareej Al-Qurashi
Department of Language, Grammar and Morphology Umm Al-Qura University - Kingdom of Saudi Arabia
Email: nadeaa@yahoo.com

المستخلص :
هذا البحثُ دراسةٌ عن الشواهد الشعرية، وعنوانه: دراسة شواهد أبي حيان الشعرية في تذكرة النُّحاة "باب التنازع"، ولهذا الموضوعِ أهميةٌ كبيرةٌ؛ إذْ إنَّه يتعلَّقُ بالشعر الذي هو ديوانُ العربِ وخلاصةُ تجاربهم، ومصدرٌ لتدوين معارفهم المختلفة، وله دورٌ كبيرٌ في حفظ اللغة؛ فهو وعاءُ اللغةِ ومستودعُها؛ ولذا فهو مادةٌ أساسيةٌ لاستنباط قواعد اللغة، كما أنَّه يُساعدُ على تقويم اللسان، وتسعى هذه الدراسةُ إلى ربطِ النَّحوِ العربيِّ بأصوله؛ إذْ إنَّ هذا البحثَ يدورُ حول أصلٍ مُهمٍّ من الأصولِ النَّحويَّةِ، ألا وهو السماعُ، وقد اعتمدتُ في دراسة هذا البحث على منهجين: الأول: المنهجُ الاستقرائيُّ، وكان ذلك في تتبُّعِ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ التي أوردها أبو حيان في كتابه. الثاني: المنهجُ التاريخيُّ، وكان ذلك في عرضِ آراءِ النحويين أصحابِ المذهبِ الواحدِ، حتى يتسنَّى تجليةُ التطوُّرِ النحويِّ للمسألةِ محلِّ الدراسةِ، وقد توصَّلت الدراسةُ إلى العديد من النتائج، جاء من أهمها: أنَّ شواهدَ أبي حيان فاقتْ شواهدَ غيرِه من النُّحاةِ في هذا الباب، كما أنَّه انفرد بشواهدَ لمْ ترِدْ عند النُّحاةِ، غير أنَّ معظمَها لمْ يُنسبْ لقائلٍ.
وقد اقتضتْ طبيعةُ هذا البحثِ أن يأتيَ في مبحثين، تسبقُهما مقدمةٌ وتمهيدٌ، وتعقبُهما خاتمةٌ متلوَّةٌ بقائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية : شواهد أبي حيان الشعرية، تذكرة النحاة، باب التنازع.

مقدمة :

الحمدُ لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، كما ينبغي لجلالِ وجهِهِ وعظيمِ سلطانهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على المبعوثِ رحمةً للعالمين سيدنا وحبيبنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه، ومَنِ اتّبعَ سنَّتَه إلى يوم الدين.

وبعد،،،،،،،،،،،،،،،

فإنَّ بابَ التنازعِ يُعدُّ من الأبواب النَّحوية التي تعدَّدتْ فيها آراءُ النُّحاةِ، وتشعَّبتْ فيها الأقوالُ خاصةً فيما يتعلَّقُ بمسألة الاختيار بين إعمال الأول من الفعلين: الأول والثاني.

وقد كان السماعُ بإيراد الشواهد المتعدِّدة على قائمة الأصول المحتجِّ بها في هذا، يلي ذلك القياسُ من حيث قربُ العاملِ من معموله، أو تجنُّبُ الوقوع في محذورٍ نحويٍّ، كالإضمار قبل الذكر، كما سنبيّنُ في ثنايا البحث.

ويقفُ هذا البحثُ على الشق الأول من تلك الأصول؛ إذْ إنَّه يتناولُ شواهدَ أبي حيان الأندلسي في مؤلَّفه: (تذكرة النحاة) في هذه المسألة.

أهدافُ البحثِ ومشكلاتُه:

يهدفُ هذا البحثُ إلى الإجابة على الإشكالات الآتية:

- هل انفرد أبو حيان بشواهدَ لم يذكرْها النحاةُ في باب التنازع؟
- هل اعتمد راويةَ الجمهور للشاهد، أم أنَّه أورد رواياتٍ أخرى؟
- هل تُؤيّدُ رأيَ إحدى المدرستين في المسألة؟
- هل تُؤيّدُ رأيًا معيَّنًا لأحد النحاة في المسألة؟

صعوبات تواجه الباحث:

أهمُّ الصعوباتِ التي واجهتني: ضيقُ الوقت؛ لذا اكتفيتُ في توثيق الشواهد بما ورد في معجم الشواهد الشعرية للدكتور/ عبد السلام هارون.

خطة البحث:

بلغ عددُ الشواهدِ المختصة بهذه المسألة عند أبي حيان في التذكرة ستةً وثلاثين شاهدًا، شملت الدراسةُ ثمانيةَ عشرَ شاهدًا منها، وفق المنهج الاستقرائي التحليلي، في إطار الخطة الآتية:

- المقدمة: وتشملُ أهدافَ البحثِ، ومنهجَه، وصعوباتِه، وسيرَ خطَّته.
- التمهيد: ويتضمَّنُ نبذةً موجزةً عن أبي حيان الأندلسي.
- المبحث الأول: التنازعُ تنظيرًا، ويتضمَّنُ:
  أولًا - حدُّ التنازعِ وضوابطُه عند النحاة.
  ثانيًا- ملخصُ آراءِ النحاةِ فيه.
- المبحث الثاني: التنازعُ تطبيقًا، ويتضمَّنُ دراسةَ الشواهدِ التي أوردها أبو حيان الأندلسي في التذكرة، وذلك على النحو الآتي:
  - شواهدُ جوازِ تقدُّمِ أكثرَ من عاملين تطلبُ الاسمَ في باب التنازع.
  - شواهدُ ليستْ من التنازع؛ لاختلال الضوابط.
  - شواهدُ اتفاقِ العوامل المتقدمة في طلبها للمعمول، إمَّا على الفاعلية وإمَّا على المفعولية.
  - شواهدُ اختلافِ العوامل المتقدمة في طلبها للمعمول.
- خاتمة: وتشملُ ذكرَ أهمِّ النتائج.
- المصادر والمراجع.

تمهيد :

نبذةٌ موجزةٌ عن أبي حيان الأندلسي:

هو الإمامُ أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الغرناطي الأندلسي الْجَيَّاني.

وُلِد في إحدى جهات غرناطة سنة (٦٥٤هـ)، ولمْ يستقر في الأندلس، إنَّما عاش متنقلًا حتى استقرَّ في القاهرة، حيث أصبح مدرسًا في مدارس القاهرة. وتُوفِّيَ فيها سنة (٧٤٥هـ)[١].

شيوخــه:

تلقَّى أبو حيان علومَ اللغة والحديث والقراءات والتفسير على مجموعةٍ كبيرةٍ من العلماء والشيوخ، من أشهرهم: أبو علي الشلوبين، وأبو الحسن بن عصفور، وأبو الحسن بن الصائغ، وكان - رحمه الله - يهتمُّ بأخذ العلم من العلماء، لا بالنظر في العلم وحده، وكان – دائمًا- يقولُ: "والذي تلقَّيناه من أفواه الشيوخ"[٢].

تلاميذه:

من أشهرهم: أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي صاحب " الدر المصون"، والحسن بن القاسم المرادي، ومحمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، وابن عقيل، وابن هشام الأنصاري.

منزلته العلمية:

كان أبو حيان الأندلسي الغرناطي من كبار علماء القرن السابع الهجري، تلقَّى العلمَ عن كبار علماء الأندلس، ثُمَّ قَدِم مصرَ، فأخذ عن علمائها... فكان على علمٍ جمٍّ بالعربية: لغةً، ونحوًا، وصرفًا، وشعرًا، وكان فوق ذلك صاحبَ يدٍ طولى في: التفسير، والحديث، وتراجم الرجال، والقراءات القرآنية، قال عنه الذهبيُّ: "حُجَّةُ العربِ، وعالمُ الديارِ المصريةِ"[٣].

مؤلَّفاته:

ترك أبو حيان ثروةً هائلةً من المؤلَّفات، من أشهرها:

- إتحافُ الأريبِ بما في القرآنِ من الغريبِ (مطبوع).
- البحرُ المحيطُ، وهو تفسيرٌ (مطبوع).
- التذييلُ والتكميلُ في شرح التسهيل.
- تذكرةُ النُّحاةِ.
- اللمحةُ البدريةُ في علمِ العربيةِ (مطبوع).
- منهجُ السالكِ في الكلام على ألفية ابن مالك (مطبوع).
- ارتشافُ الضربِ من لسان العرب (مطبوع).

(١) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة للسيوطي ٢٦٦/١.
(٢) ارتشاف الضرب ١٨٩٦/٤.
(٣) شذرات الذهب١٤٥/٦.

المبحث الأول :

أولًا - حدُّ التنازع وضوابطه:

التنازعُ لغةً: التجاذب[٤].

وفي اصطلاح النحويين: هو أن يتوجَّهَ عاملان متقدِّمان إلى معمولٍ واحدٍ متأخِّرٍ، والمعمولُ يكونُ مطلوبًا لكلٍّ منهما، والعاملُ قد يكونُ فعلًا، وقد يكونُ ما يشبهُ الفعلَ، نحو: اسم الفاعل، ويكونُ المعمولُ على علاقاتٍ متعدِّدةٍ بالنسبة إلى المتنازعين[٥].

علاقةُ المعمولِ بالمتنازعين:

١- علاقةُ الفاعليةِ:

أن يكونَ كلٌّ من المتنازعين يطلبُ المعمولَ فاعلًا، نحو: قام وقعد زيدٌ. فلفظُ (زيدٌ) يقعُ موقعَ الفاعليةِ بالنسبة إلى كلٍّ من الفعلين المتنازعين (قام، قعد).

٢- علاقةُ المفعوليةِ:

أن يكونَ كلٌّ من المتنازعين يطلبُ المعمولَ مفعولًا، نحو: أكرمتُ واحترمتُ زيدًا. فلفظُ (زيدًا) يقعُ موقعَ المفعوليةِ بالنسبة إلى كلٍّ من الفعلين: (أكرمتُ، واحترمتُ).

٣- علاقةُ الفاعليةِ والمفعوليةِ:

أن يكونَ أحدُ المتنازعين يطلبُ المعمولَ فاعلًا، والآخرُ يطلبُه مفعولًا، نحو: ضربتُ وضربني زيدًا. فلفظُ (زيد) يقعُ موقعَ المفعوليةِ بالنسبة إلى الفعل الأول: (ضربتُ)، ويقعُ موقعَ الفاعليةِ بالنسبة إلى الفعل الثاني: (ضربني).

ثانيًا - أركانُ التنازع:

ممَّا سبق يتبيَّنُ لنا أنَّ للتنازع ركنين:

الأول: متنازِعٌ: وهو العاملان أو أكثر.

الثاني: متنازَعٌ فيه، وهو المعمولُ.

من خلال التعريف تتضحُ شروطُ التنازعِ، وهي:

أ- أن يتقدَّمَ العاملان أو العواملُ على المعمول.

ب- أن يكونا مذكورين.

جـ - أن يكونَ فيهما ارتباطٌ بالمعمول.

د- أن يكونا فعلين متصرِّفَين، أو ما يعملُ عملَهما.

هـ- أن يطلبَ كلٌّ منهما المعمولَ.

وقد ذهب جمهورُ النُّحاةِ إلى امتناع التنازع بين الحرفين، أو بين الحرف وغيره؛ لأنَّ الإعمالَ قد يُؤدِّي إلى الإضمار، ولا يجوزُ الإضمارُ في الحروف، وأجازه بعضُهم كالفارسي، وعدَّ منه قولَه تعالى: "فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا" [٦]، حيث تنازع (إنْ) و(لمْ) العملَ في الفعل بعدهما[٧].

وقد ذكر أبو حيان ضوابطَ أخرى في التذكرة، منها:

- ألَّا يكونَ أحدُ العاملين تأكيدًا للآخر[٨]، مثل:

أتاك أتاك اللاحقون احبسِ احبسِ

---

[٤] اللسان (ن.ز.ع).

[٥] النحو الوافي، عباس حسن ١٨٦/٢.

[٦] سورة البقرة، من الآية (٢٤).

[٧] شرح التصريح ٣١٧/١.

[٨] التذكرة ٣٤٢ .

فـ(أتاك) الأولُ توكيدٌ للثاني؛ فالعاملان يجريان مجرى الشيء الواحد، فلا يلزمُ منه اجتماعُ عاملين على معمولٍ واحدٍ؛ إذْ إنَّ هذه القاعدةَ هي سببُ منشأ هذه المسألة في النَّحو.

● ألَّا يترتبَ على إعمال أحدهما فسادُ المعنى، ومن ثَمَّ أخرج قول امرئ القيس:

كفاني ولمْ أطلبْ قليلٌ من المالِ

من باب التنازع؛ لما سيأتي في حديثنا عن الشواهد(٩).

هذا، ولمْ يذكرْ سيبويه التنازعَ باسمه، وإنَّما عقد البابَ بقوله: "هذا بابُ الفاعلين والمفعولين اللذين كلُّ واحدٍ منهما يعملُ بفاعله مثل الذي يفعلُ به"(١٠).

وكذا المبرد، حيث قال: "هذا بابٌ من إعمالِ الأول والثاني، وهما الفعلان اللذان يُعطَفُ أحدُهما على الآخر"(١١).

فلمْ ترِدِ التسميةُ إلَّا عند المتأخِّرين، كابن هشام، حيث يُعنون له بقوله: "هذا بابُ التنازعِ، ويُسمَّى – أيضًا-: الإعمال"(١٢).

ملخص آراء النحاة في المسألة:

يجوزُ - باتفاقٍ- أن تُعملَ المتنازعَ الأولَ أو الثانيَ، لكنَّ الأولَ هو الأَوْلَى عند أهل الكوفة؛ لسبقه، والثاني عند أهل البصرة؛ لقربه(١٣)، ووافق المبردُ الكوفيين في ذلك(١٤).

وأجاز الفراءُ العملَ لكلاهما على السواء(١٥).

فإذا أعملتَ الأولَ في المعمول عليك أن تُرضيَ الثانيَ بضميرٍ مطابقٍ للمعمول إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا، نحو: قام وقعد زيدٌ، قام وقعدا الزيدان، قام وقعدوا الزيدون، قامتْ وقعدتْ هندٌ، ضربتُ وضربني زيدًا، ضربتُ وضرباني الزَّيْدَيْن، ضربتُ وضربوني الزَّيْدِين، ضربتُ وضربتني هندًا.

وإذا أعملتَ الثانيَ أبرزتَ ضميرَ المعمول في الأول، فنقول: قاما وقعد أخواك أو الزيدان، واجتهدا وأكرمتُ أخويك ... على نحو ما سبق(١٦).

قال ابنُ مالك:

إنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ... وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ... تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا ... وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

---

(٩) التذكرة ٣٣.
(١٠) الكتاب ٧٣/١.
(١١) المقتضب ٧٢/٤.
(١٢) أوضح المسالك ١٨٢/٢.
(١٣) المقتضب ٧٣/٤.
(١٤) همع الهوامع ٢/ ١٠٩.
(١٥) شرح التسهيل ٩٦/٢، وشرح التصريح ٣١٧/١.
(١٦) شرح التسهيل ١٦٩/٢.

المبحث الثاني: التنازع تطبيقا

أولًا - شواهدُ حدِّ التنازع وضوابطه:

●جوازُ تقدُّمِ أ كثرَ من عاملين تطلبُ الاسمَ في باب التنازع

قال الشاعرُ:

أرجو وأخشى وأدعو اللهَ مبتغيًا عفوًا وعافيةً في الروحِ والجسدِ (١٧)

وقال الآخرُ:

جِيءِ ثمَّ حالَف وثقْ بالقومِ إنَّهم لمِن أجازوا ذوى عزٍّ بلا هُونِ (١٨)

بمثلها يروحُ يريدُ لهوًا ويقضي الهمَّ ذُو الأربِ الرَّحيلُ (١٩)

وقال الحطيئة:

سُئِلْتَ فلمْ تمنعْ ولمْ تُعْطِ نائلًا فسيان لا حمد لديك ولا ذم (٢٠)

استشهد أبو حيان بالأبيات السابقة على صحةِ تقدُّمِ أكثرَ من عاملين في باب التنازع، كما ورد سلفًا في حدِّه، فكلٌّ من الأفعال: (أرجو)، و(أخشى)، و(أدعو) في البيت الأول تطلبُ لفظَ الجلالةِ (الله) للنَّصبِ على التعظيم.

وكلٌّ من الأفعال: (يروح)، و(يريد)، و(يقضي) في البيت الثالث تطلبُ لفظَ (ذو الأرب) على الفاعلية.

أمَّا بيتُ الحطيئةِ، فهو ممَّا انفرد به أبو حيان في الاحتجاج به على هذه المسألة.

وكلٌّ من: (سُئلتَ)، و(لمْ تَمنعْ)، و(لمْ تُعطِ) تطلبُ لفظَ (نائلًا) على المفعولية.

●شواهدُ ليستْ من التنازع؛ لاختلال الضوابط:

قال كُثَيِّر عزَّة:

وعزَّة ممطولٌ معنّى غريمُها (٢١)

خطَّأ أبو حيان مَن أورد هذا البيتَ ضمنَ شواهدِ التنازعِ؛ إذْ إنَّ (غريمها) مبتدأٌ، و(ممطول)، و(معنى) خبران له متقدِّمان عليه، والجملةُ خبرُ (عزَّة).

ويترجَّحُ هذا التوجيهُ عند أبي حيان؛ إذْ عدُّه من بابِ التنازعِ يترتَّبُ عليه بقاءُ المبتدأ (عزَّة) دون خبرٍ، فنحتاجُ إلى تقديره، وعدمُ التقديرِ أَوْلَى من التقدير، كما هو معلومٌ.

قال امرؤ القيس:

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني، ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ (٢٢)

وهذا البيتُ– أيضًا- عدُّه من شواهد التنازع على اعتبار أنَّ كلًّا من: (كفاني)، و(أطلب) تطلبُ (قليلٌ) على الفاعلية؛ إذْ يترتَّبُ على ذلك فسادُ المعنى؛ فالقليلُ ليس مطلوبًا، وإنَّما مطلوبُ الشاعرِ الملكُ، بدليل قوله بعده:

ولكنَّما أسعى لمجدٍ مؤثَّل وقد يدركُ المجدَ المؤثَّلِ أمثالي

وأبو حيان تابعٌ في هذا الرأي لسيبويه، حيث قال: "إنَّما رفع (قليلٌ)؛ لأنَّه لمْ يجعل القليلَ مطلوبًا، وإنَّما المطلوبُ عنده الملكُ، وجعل القليلَ كافيًا، ولو لمْ يُرِدْ ذلك، ونصب لفسد المعنى" (٢٣).

---

(١٧) بلا نسبة في: شرح شذر الذهب ٤٢١، وشرح التسهيل١٧٦/٢.

(١٨) بلا نسبة في: شرح الأشموني١٠٢/٢.

(١٩) لم يرد عند غير أبي حيان.

(٢٠) في ديوانه١٩٤.

(٢١) في: ملحقات ديوانه ٢٣٩، والكتاب٧٥/١، والإنصاف٩٥/١.

(٢٢) ديوانه٣٩.

(٢٣) الكتاب ١٣٧/١.

وبه أخذ الرضيُّ في شرح الكافية[٢٤].

قال الشاعر:

أتاك أتاك اللاحقون احبسِ احبسِ[٢٥]

وهذا البيتُ – أيضًا- ليس من التنازع، وإنْ تقدَّم عاملان على معمولٍ واحدٍ؛ لكون الثاني توكيدًا للأول، فكلاهما يجريان مجرى الشيء الواحد.

●جوازُ تعاطفِ عاملي التنازع بغير الواو التي تقتضي التشريكَ:

قال الشاعرُ:

هل يُرْجِعُ التسليمَ أو يكشِفُ العَمَى ثلاثُ الأثافي والرسُومُ البلاقِعُ[٢٦]

حيث تقدَّم العاملان: (يرجع) و(يكشف) تتوسطُهما (أو)، وهي حرفُ عطفٍ يدلُّ على التخيير.

ثانيًا- شواهدُ اتفاقِ طلب العوامل المتقدِّمة للمعمول على الفاعلية أو المفعولية:

قال الشاعرُ:

يطوفُ بها منْ جانبيهَ ويتَّقي بها الشمسَ حيٌّ في الأكارع ميِّتُ

لمْ يردْ عند غيره.

فكلٌّ من: (يطوف) و(يتَّقي) يطلبُ لفظَ (حيٌّ) على الفاعلية.

وقال الشاعرُ:

إنَّ الرعَاثَ إذا يكُونُ وديعةً يُمسِي ويصبحُ دَرُّها ممحوقا[٢٧]

فكلٌّ من: (يُمسي) و(يُصبح) يطلبُ (درُّها) على الفاعلية.

وقال الشاعرُ:

قَطوبٌ فما تَلقَاهُ إلَّا كأنَّما زوى وجهُه أن لاكَهُ فُوهُ حنظَلُ [٢٨]

فكلٌ من: (قطوب) صيغة المبالغة، و(زوى) يطلبُ (وجهه) على الفاعلية.

وقال الشاعرُ:

وإذا تنوَّر طارقٌ مُستَطرِقٌ نَبَحَتْ فدلَّتهُ عليَّ كِلاَبي لمْ يرد

فكلٌّ من: (نبحت) و(دلَّت) يطلبُ (كلابي) على الفاعلية.

وقال كُثَيِّر:

قضى كلُّ ذي دينٍ فوفَّى غريمَه [٢٩]

فكلٌّ من: (قضى) و(وفَّى) يطلبُ (غريمَه) على المفعولية.

والعملُ عند سيبويه للثاني؛ لقرب جواره، وعلَّلَ ذلك وسوَّغَ بصحة المعنى، وعلم المخاطب أنَّ الفعلَ الأولَ قد وقع، ومستدلًّا على ذلك بقول الله تعالى: "وَالحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ"، فاسما الفاعل: (الحافظات) و(الذكرات) لمْ يعملا فيما عمل الأولَ؛ اعتمادًا على وضح المعنى لدى المخاطبِ.

---

[٢٤] شرح الكافية ٢١١/٢.

[٢٥] تتمته: فأين أين النجاة ببغلتي، الكتاب ٣١٧/١.

[٢٦] لذي الرمة في: ديوانه١٢٧٤/٢، والتذكرة ٣٤٤.

[٢٧] لمْ يردْ عند غيره.

[٢٨] لمْ يردْ عند غيره.

[٢٩] مرَّ الشاهدُ.

ثالثًا- شواهدُ اختلافِ طلب العوامل المتقدِّمة للمعمول بحيث يطلبُه أحدُهما على الفاعلية والثاني على المفعولية، أو العكس:

قال الشاعر:

لكنَّ نصفًا لو سَبَبْتُ سبَّني بنو عبدِ شمْسٍ من مَنافٍ وهاشمِ[٣٠]

أورد أبو حيان هذا الشاهدَ؛ تأيِّيدًا لرأي سيبويه، ومَن تبعه، في إعمال الثاني (سبَّني) في باب التنازع؛ لقربه، ولو أعمل الأول لقال: (بني عبد)؛ إذْ يطلبُه الأولُ (سببتُ) على المفعولية.

قال الشاعر:

ولقد أرى تغنَى به سيفانةٌ تُصبِي الحليمُ ومثلُها أصبَاه[٣١]

فأعمل الثانيَ (أصباه)، ورفعَ به لفظَ (الحليم)؛ لكونه يطلبُه على الفاعلية، ولو أعملَ الأولَ لقال: (الحليمَ) بالنَّصب؛ لكونه يطلبُه على المفعولية.

وقال طفيل الغنوي :

وكُمتًا مدَّماةً كأنَّ متونَها جرى فوقها واستشعرت لونَ مذهبِ[٣٢]

حيث رُوي بنصب (لون) على إعمال الثاني (استشعرت) الطالب له على المفعولية، ولو أعمل الأول (كأنَّ) لرفع (لون)؛ فهي تطلبُه خبرًا لها.

وأبو حيان يعتمدُ راويةَ الجمهور للبيت بنصب (لون)، على أنَّ الفراءَ أنشده برفع (لون) كشاهدٍ على إعمال الأول؛ فهو يُوجبُ إعمالَ الأولِ، ولا يُجيزُ إعمالَ الثاني؛ لأنَّ الثانيَ يترتَّبُ عليه الإضمارُ قبل الذكرِ، أو حذفُ الفاعلِ.

قال أبو حيان: "وهو محجوجٌ بروايةِ الثقاتِ"[٣٣].

وأبو حيان في توجيهاته لما مرَّ من شواهدَ لا يُغفِلُ القياسَ، فهو يُؤيِّدُ رأيَ مَن قال بإعمال الثاني لقربه؛ لعناية العرب بالقرب، ومن ثَمَّ يُوردُ شواهدَ الجَرِّ على الجوار، نحو قولهم: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"، بجرّ (خَرِبٍ)، لمجاورته (ضَبٍّ) المجرور، إضافةً إلى شواهدَ أخرى[٣٤].

---

(٣٠) للفرزدق في: ديوانه ٣٠٠/٢، والكتاب ٧٥/١، والمقتضب ٧٤/٤، والإنصاف ٨٧/١.

(٣١) بلا نسبة في: الكتاب ٧٧/١، والمقتضب ٧٥/٤، وتغنى: تقيم.

(٣٢) في: ديوانه ٢٣، والكتاب ٧٦/١، والمقتضب ٧٧/٢، والإنصاف ٨٨/١، الكمت : لون الحمرة يخالطُه السوادُ.

(٣٣) التذكرة ٣٤٤.

(٣٤) يُنظر: المرجع السابق ٣٤٦.

الخاتمة

الحمدُ للهِ الذي بفضله تتمُّ الصالحاتُ، وبجوده تكملُ الغاياتُ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،،،،،،،،،،،،

هذا ما وصل إليه الجهدُ، وما سمح به الوقتُ، وفي ما يلي ذكرٌ لأهمِّ نتائجِ البحثِ:

- فاقتْ شواهدُ أبي حيان شواهدَ غيره من النُّحاةِ في هذا الباب.
- انفرد أبو حيان بشواهدَ لمْ ترِدْ عند النُّحاةِ، غير أنَّ معظمَها لمْ يُنسبْ لقائلٍ، ولا ضيرَ في الاستئناسِ بها في الاحتجاج لهذه المسألة؛ اطمئنانًا لأمانة نقله.
- تباينتْ مقاصدُ أبي حيان عند إيراد الشواهد، فمنها ما يُؤيِّدُ رأيًا لعالمٍ، ومنها ما يُؤيِّدُ رأيَ إحدى المدرستين، ومنها ما يخرجُ به عن باب التنازع، فلا شاهدَ فيه حينئذٍ.
- القياسُ هو أحدُ الأصولِ التي اعتمد عليها أبو حيان في توجيه الشاهد، كقرب العامل من معموله، وهو ممَّا تراعيه العربُ في كلامها، ومن ثَمَّ كان الجَرُّ على الجوار.
- تُؤيِّدُ شواهدُ أبي حيان مذهبَ البصريين في المسألة، وتعتمدُ الروايةَ المشهورةَ.

وبعد:

فهذا عَمَلٌ متواضعٌ بذلتُ فيه قُصارَى جهدي، فإنْ أكنْ قد وُفِّقتُ، فبفضلِ اللهِ، وله الحمدُ والمِنَّةُ، وإنْ تكنِ الأخرى فمن نفسي، وحسبي جزاءُ المجتهدِ، والصوابَ أردتُ، ولكنَّ اللهَ يفعلُ ما يريدُ.

وما توفيقي إلَّا باللهِ عليه توكلتُ وإليه أنيبُ

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون.
- شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، دار الفكر، بيروت (د.ت).
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف بالعراق ١٩٨٠م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٢م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد عبدالحميد، مصر، ١٩٣٥م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد، دار هجر، ط١٩٩٠،١م.
- شرح الكافية، للرضي، مؤسسة الصادق،١٩٨٢م.
- مغنى اللبيب، لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح.
- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، مصر، بلا تاريخ.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عضيمة، القاهرة ،١٩٦٣م.
- معجم الشواهد الشعرية، عبد السلام هارون.
- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٩م.